

المحاضرة السادسة: مجتمع المعرفة

الجدارة: التعرف على مجتمعات المعرفة كنوع غير تقليدي من المجتمعات.

الأهداف:

- 1- تحديد أهم معايير وسمات هذا المجتمع.
 - 2- الوقوف على محطات التحول نحو مجتمعات المعرفة.
 - 3- تسليط الضوء على الواقع العربي والمحلي لمجتمعات المعرفة.
- لن نعود مجدداً إلى التعريف المتعلقة بمجتمع المعرفة باعتبار أنه قد تم التطرق إليها في المحاضرات السابقة، كما يجب التذكير أيضاً بأنه قد تم سابقاً الوقوف عند أهم المحطات التاريخية لفكرة التأسيس لمجتمعات المعرفة من خلال التقارير السابقة التي تم عرضها والتي يمكن الرجوع إليها في كل مرة بغية تعميق الفهم أكثر بخصوص الموضوع، وكذا بخصوص الكثير من الإشكاليات التي قد لا نتطرق إليها في هذه المحاضرات.

أولاً: العوامل المساهمة في ظهوره:

إن الانتقال من نمط المجتمع التقليدي إلى مجتمع المعرفة لم يكن لحظياً بل كان محصلة للعديد من العوامل التي كان لها الأثر الكبير في هذه النقلة، ذلك أن هذا التغير كان تدريجياً مهدت له الكثير من القضايا والتغيرات التي حدثت في المجتمع عبر فترات تاريخية، ويمكن الإشارة إلى مختلف هذه العوامل في النقاط التالية:

1- العولمة:

لقد أثار موضوع العولمة جدلاً واسعاً بين الباحثين والمفكرين في مجالات علمية متعددة، وجاءت بخصوصها وجهات نظر متنوعة بين متفائل ومتشائم بخصوصها، إلا أن المهم هنا هو كيف أثرت العولمة على مجتمعات المعرفة وكانت من العوامل التي أدت لظهوره.

كما هو معروف فإن العولمة كانت نتاجاً للتطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث أدت لإلغاء الحدود الجغرافية والثقافية والاقتصادية بين الدول وبالتالي أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية، وأصبحت الشعوب والمجتمعات أكثر اتصالاً مما كانت عليه.

2- التقدم في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات:

لقد كان للتكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة دور كبير في التحول الذي شهده المجتمع في مختلف المجالات، وحتى إنه كان لهذه التكنولوجيات إسهاماً في نقل المجتمع نحو مجتمع المعرفة، إن هذه التكنولوجيات جعلت العالم قوية صغيرة، حيث انتقل الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد قائم على المعرفة، خلافاً

للاقتصاد الكلاسيكي، ورفعت هذه التقنيات من رصيد المعرفة الفردي والجماعي، نتيجة لسهولة الحصول على المعلومة والاتصال بالآخرين. (جمال عبد الفتاح العساف وأيمن سليمان مزاهرة: 2010، 30).

3- التفاعل والتكامل بين المعطيات العلمية والثقافية والتقدم التقني:

عادة ما يرتبط مجتمع المعرفة بتسمية أخرى وهي المجتمع الشبكي الذي يعتمد أساسا على الشبكة العنكبوتية وغيرها من الشبكات الأخرى التي تعمل على ربط الأفراد والمجتمعات فيما بينهم، لقد أدى انتشار الشبكات وتوسعها إلى سهولة في العملية الاتصالية، خصوصا في شبكة الانترنت إلى تقارب كبير بين الأفراد مما يسر طرح الأفكار والاتصال بينهم حيث كانت هذه الشبكات هي الحامل والناقل للمعرفة والعلم على حد سواء.

4- سرعة التغير في المعرفة وكميتها:

تبعاً للخصائص التي تم تعديدها سابقاً للمعرفة والتي منها أنها المورد الوحيد الذي لا ينضب بل يزيد نموه مع كل عملية استهلاك وهو ما يؤدي في نهاية المطاف لزيادة كم المعرفة المتاحة. فالمعرفة تشكل اليوم كثافة عالية في الإنتاج وأصبحت تقوم عليها اقتصاديات العالم، بل زاد الطلب على المعرفة أيضاً من قبل قطاعات أخرى باتت تعتمد عليها بصورة جلية.

5- تزايد المنافسة:

لقد مكن الاعتماد على المعرفة من تزايد حدة المنافسة بين مختلف التنظيمات زهدا بفعل دخول الاقتصاد العالمي الحديث إلى نمط الاقتصاد المبني على المعرفة والذي تشكل الوفرة أحد المفاهيم الهامة التي يقوم عليها، وبناءً على هذا الوضع الجديد انتشرت الشركات المعتمدة هي الأخرى على المعرفة والتي بحث في وإيجاد طرق جديدة لزيادة الكفاءة. بما في ذلك استخدام الطرق والأسواق الجديدة، وتغيير أماكن إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

6- الأحداث العالمية:

هناك العديد من المحطات التاريخية التي كان لها انعكاس في تغير المجتمع فالكمل يعرف بان القرن الماضي شكلت فيه الثورتين الصناعية والفرنسية نقطة تحول هامة في تاريخ المجتمعات غيرت من البنى والوظائف في هذه المجتمعات. هذا و يرتبط مجتمع المعرفة بأحداث كثيرة تلت الحرب العالمية الثانية لعل أبرزها هو أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وما أفرزته من انفتاح على جميع المجتمعات.

ثانيا: خصائص مجتمع المعرفة:

يتميز مجتمع المعرفة بمجموعة من الخصائص تجعل من السهل التمييز بينه وبين غيره من أنماط المجتمعات التي سبقته خصوصا المجتمعات التقليدية، فهذا النمط من المجتمعات يقوم على خصائص غير تقليدية، وهي خصائص تعتمد في جلها على الاشتغال بالمعرفة. ويمكن التطرق إلى خصائص هذا المجتمع من خلال النقاط التالية: (ريحي مصطفى عليان: 2008، 331).

- الانتقال إلى عصر الإنتاج كثيف المعرفة.
- تراكمية المعرفة وتناميها حيث يمكن تحصيلها خلال أيام معدودة.
- تغيير الإستراتيجيات الإدارية، والاعتماد على إدارة المعرفة بديلا عن النماذج الإدارية الروتينية.
- التغيير في عمليات المعرفة التنظيمية، وتخطي الروتين الإداري خلال الممارسات التنظيمية الموجودة في نظم إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.
- التغيير الحاصل على مستوى الإدارة التعليمية من الناحية القانونية، حيث إنها أصبحت تلعب دورا هاما في تحقيق أهداف المجتمع.
- التواصل وبدون انقطاع بين أفراد ومجتمعات العالم وكذا المنظمات على مدار الساعة متخطية حواجز الزمان والمكان.
- الانفتاح على عصر المعلومات أتاح تناقل المعلومات والمعارف بسهولة وكثافة، حيث أصبحت متاحة للجميع دون أدنى حدود.
- التراكم المعرفي السريع والتجدد على مستوى المعارف الإنسانية الأمر الذي جعل تقادم المعرفة من أخطر مهددات العاملين في حقول مختلفة على غرار الإدارة.
- التحول النوعي الواضح في تركيبة الموارد البشرية العاملة في مختلف منظمات المجتمع المعاصر.
- الاهتمام المتزايد بالرأس مال الفكري، واعتباره الثروة الأعظم للمنظمات المعاصرة واستثماره في تطوير خدمات ومنتجات متفوقة لزيادة تنافسية المنظمة.
- تطور نماذج العلاقات المنظمات مع بعضها البعض معتمدة على مفاهيم الترابط والتحالف.
- التوجه نحو المنظمة الإلكترونية وما تضمنه من خصائص.

ثالثا: متطلبات مجتمع المعرفة

إن التوجه نحو هذا النمط من المجتمعات ليس بالأمر العبثي الذي قد يعتقده البعض حيث لا تكفي الشعارات والياфطات لأجل بلوغ مرحلة مجتمعات المعرفة، إن أبسط ما يتطلبه هذا المجتمع هو إشاعة المعرفة بين أفرادها، وعلى العموم هناك مجموعة من المتطلبات التي يقوم عليها مجتمع المعرفة ما يلي: (تقرير التنمية الإنسانية العربية: 2003).

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح الذي يتم في حدود القانون.
- النشر الكامل للتعليم راقى النوعية في جميع مستوياته، مع ضرورة إعطاء عناية خاصة للتعليم العالي والتعليم المستمر مدى الحياة.
- توظيف العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية.
- وقصد إقامة دعائم هذا المجتمع على نحو صحيح يجب العمل بكل موضوعية على رصد المعوقات التي تحول دون بلوغ المجتمع هذه المرحلة ومن ثم تصحيح هذه الاختلالات.

رابعاً: مؤشرات مجتمع المعرفة:

هناك تنوع على مستوى المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مجتمعات المعرفة، ومدى بلوغ أي مجتمع لهذه المرحلة، وهذه المؤشرات تتراوح بين ما هو علمي واجتماعي ثقافي وسياسي واقتصادي وحتى تكنولوجي، ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات كالتالي: (صلاح الدين محمد توفيق ونادية حسن السيد علي: 2012، 138).

مؤشرات علمية:

- هذا النوع من المؤشرات يرتبط بحجم الإنتاجية العلمية والتفوق العلمي الذي يحوزه المجتمع. ويمكن أن ترتبط به المؤشرات التي يمكن من خلال قياس هذا المتغير وهي:
 - عدد الأبحاث الأولية وعدد الأبحاث المتقدمة.
 - عدد العلماء والمهندسين العاملين في الأبحاث التي تستهدف تطوير المجتمع.
 - حجم الأنفاق على البحث العلمي مقارنة بالنتائج الإجمالي.
 - عدد براءات الاختراع المسجلة في المجتمع والتي يحصل عليها العلماء.
 - حجم المنشورات العلمية من كتب فنية وأدبية وأبحاث وغيرها.
 - حجم التواصل الفعلي والمتوقع بين الأبحاث والتنمية المجتمعية ومدى دعم السلطات والحكومات للبحث العلمي وتبني نتائجه.
 - عدد الكتب العلمية المترجمة من لغات مختلفة إلى لغة المجتمع الأصلية.
 - تنوع التخصصات العلمية والتكنولوجية.

مؤشرات تكنولوجياية:

- ترتبط هذه المؤشرات بالتكنولوجيا الحديثة لا سيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء تعلق الأمر بناحية إنتاجها أو استخدامها ومن أبرز المؤشرات في هذا الصدد ما يلي: (نبيل علي ونادية حجازي: 2005، 35).
- وجود نسبة أرباح إنتاجية عالية وبالأخص في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات.
 - ظهور وازدهار صناعات جديدة مرتكزة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غرار وسائل الإعلام المتعددة. التجارة الإلكترونية، الصناعة القائمة على الشبكات وغيرها.
 - مؤشر عدد الهواتف الثابتة والنقالة المستخدمة من قبل أفراد المجتمع واتساع شبكات الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات من خلالها.
 - مؤشر عدد الحواسيب ومستخدمي الإنترنت وحيارة الأجهزة الإلكترونية مثل الفاكس والهواتف وغيرها المستعملة من طرف الأفراد والمؤسسات والجماعات.
 - عدد تراخيص استخدام التكنولوجيا المستوردة منها أو المصدرة وحجم صادرات منتجات التكنولوجيا.
 - مدى توفر البنية التحتية لمجتمع المعلومات. ومدى تأهل الأفراد والأسواق مع النقلة النوعية لمجتمع المعلومات.
 - مؤشر عدد وسائل الإعلام الجماهيري المستخدمة من أجهزة راديو وتلفزيونات وصحف ومجالات محلية بالإضافة إلى وسائل الإعلام العالمية كوكالات الأنباء العالمية والبرامج التلفزيونية المستوردة.
 - مؤشر تصفح المواقع الإخبارية أو الطبوعات الإلكترونية للصحف عبر الإنترنت.

مؤشرات اجتماعية ثقافية:

- وهذه المؤشرات على صلة وارتباط بالنمو الحاصل في الجانب العلمي والثقافي لدى أفراد المجتمع، ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات كالتالي:
- بروز الوعي المعرفي لدى أفراد المجتمع، ويتجلى من خلال توجه الجميع للحصول على المزيد من المعلومات والمعارف والخبرات والمهارات في شتى المجالات وعدم التقوقع في تخصص بعينه.
 - ضرورة إتاحة فرصة الحصول على المعلومات والمعارف بالنسبة لجميع الأفراد في المجتمع كحق من حقوق المواطنة انطلاقا من مبدأ "المعرفة للجميع" حيث إنها ليست حكرا لفرد دون آخر، ويتجلى هذا في انتشار مراكز عقد الدورات التدريبية لجميع الأفراد في كل مكان وفي كل التخصصات التي يحتاجها مجتمع المعرفة كالتدريب على الحاسب الآلي، واللغات الأجنبية وغيرها.

- الارتفاع في مستوى معيشة الأفراد، ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع. (صلاح الدين محمد توفيق ونادية حسن السيد علي: 2012، 140).

مؤشرات اقتصادية:

ترتبط المؤشرات الاقتصادية بجانب النمو الاقتصادي في مجتمع ما، وتتجلى هذه المظاهر في التالي: (نعيم إبراهيم الظاهر: 2009، 33).

- اعتبار المعلومات والمعرفة بأنها السلعة أو الخدمة الرئيسية، وأنها هي مصدر القيمة المضافة، حيث تصبح المعرفة والموارد البشرية المتعلقة والمتدربة من أهم موارد الإنتاج.

- إنجاز الأفراد لجميع الأعمال تكنولوجيا عن طريق الحاسوب والانترنت أي تحويل جميع القطاعات والمصالح إلى قطاعات ذكية.

- السرعة في إنجاز الأعمال والقضاء على البيروقراطية مع انخفاض تكاليف الإنجاز من خلال الاعتماد بصورة أكبر على الحاسبات الآلية كبديل عن الأفراد.

مؤشرات سياسية:

هذا النوع من المؤشرات يرتبط بمدى انتشار الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، ومدى معرفتهم الدقيقة بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم، ويمكن الوقوف عند هذه المؤشرات من خلال التالي: (صلاح الدين محمد توفيق ونادية حسن السيد علي: 2012).

- سيادة وانتشار الثقافية والوضوح السياسي بين الحاكم والمحكوم الأمر الذي يساعد على نشر الحرية الفكرية وحرية إبداء الرأي، والإرادة القوية، والقضاء على الفساد والانحراف، وسيادة روح المواطنة والولاء والانتماء.

- تعزيز الإصلاح السياسي الهادف إلى التحول من الشمولية السلطوية ومن القهر السياسي إلى الديمقراطية وممارسة الحريات.

- بعد تحقيق المجتمع للثقافية وهذا الإصلاح المنشود يشترك جميع أفراد المجتمع في صناعة القرارات الإستراتيجية والمصيرية لهم.

خامسا: معيقات بلوغ مرحلة مجتمعات المعرفة:

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون بلوغ مستوى مجتمعات المعرفة وهي عديدة ومتنوعة وقد توجد في أي مجتمع بنسب متفاوتة خصوصا المجتمعات النامية، وتعد عملية تذليل هذه المعوقات في حد ذاتها من متطلبات إقامة دعائم مجتمع المعرفة، ويمكن تعديد هذه الصعوبات في النقاط التالية:

أ- معوقات تكنولوجياية:

- عدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجي السريع، مما يزيد حدة الفجوة التكنولوجية داخل بعض المجتمعات.
- تنامي الاحتكار التقني، حيث أن التقنية تصبح حكرا على البعض دون البعض الآخر حتى داخل المجتمع الواحد. (صلاح زين الدين: 2008، 52).
- تفاقم الانغلاق التكنولوجي والتوقع حول الذات حفاظا على سيادة الأوضاع في صورتها الاستاتيكية وخشية التغيير الذي قد يلحق بهذه المجتمعات نتيجة التكنولوجيا. (أحمد رأفت عبد الجواد: 1982، 136).

ب- معوقات اقتصادية:

- إشكالية توطين التكنولوجيا بسبب ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات. (أحمد بسيوني: 2011، 87).
- حيث أن مراجعة التحديات التي تفرضها التقنيات الجديدة في مجال النمو الاقتصادي في مجتمع المعرفة. يمكن ملاحظة النقاط التالية:
- ابتكار نواتج و سلع وطرائف إنتاج جديدة وزوال أخرى.
- تعديل كبير في نوعية وأسعار السلع وجودتها، الأمر الذي أفقد الصناعات التقليدية القدرة على المنافسة.
- تعديلات جذرية على البرامج التعليمية ودورها وطبيعة شهاداتها.
- تعديلات جوهرية في نظام الإدارة واللامركزية الإدارية نتيجة للتطورات الحاصلة في نظم معالجة المعلومات والاتصالات الأمر الذي يسمح بالانتقال للحكومة الإلكترونية.
- تغييرات واسعة ومتسارعة في هيكلية العمالة ونوع وعدد فرص العمل المتاحة.
- الطلب المتزايد على معارف جديدة في شهادات تخرج العاملين.
- بروز فرص عمل جديدة لم تكن متاحة ضمن الاقتصاد الكلاسيكي خصوصا على مستوى الخدمات بمختلف أنواعها.
- تعديلات جذرية على هيكلية مختلف قطاعات الإنتاج وفي الدخل القومي والفردى.
- خفض عدد وظائف القطاع العام على حساب تنامي فرص العمل في القطاع الخاص.
- حدوث منافسة واسعة لمختلف السلع والخدمات والصناعات في السوق المحلية والعالمية.
- تغييرات عميقة على مستوى عمل الإدارة وفي الأعمال المكتبية المتوافقة معها.
- تسارع نمو تكنولوجيايات المعلومات والاتصال في الدول الغنية لأجل سد الحاجات المتزايدة لهذه التقنيات.
- تزايد عمليات الإبداع والابتكار في مجالات المعرفة والثقافة.

- الانتقال من نقل المعرفة إلى ابتكار المعرفة وزيادة قدرة الدول لاسيما النامية على ذلك وعلى تلبية الطلب من الابتكارات الجديدة.

- الانتشار الواسع للشركات الصغيرة وشركات العائلة، حيث بإمكان كل رب عائلة أن يصبح رب عمل من منزله. (عبد الحسن الحسني: 2008، 149).

ج- معوقات سياسية:

- الصعوبات المتعلقة بوضع السياسات المتعلقة بالتنمية المعلوماتية.

- الانحياز الفاضح للمنظمات الدولية إلى صف الدول الكبرى على حساب الدول النامية والتي تعاني من الفجوة المعرفية. (نبيل علي، نادية حجازي: 2005، 60).

- سيطرة السلطة في بعض المجتمعات على مؤسسات البحث العلمي حيث يؤدي ذلك لإخضاعها لأغراضها الخاصة.

- عدم تفتح هذه الأنظمة السياسية مما يؤدي إلى فشل كل محاولة الإبداع الجاد ويقضي على فرص إنتاج المعرفة.

د- معوقات اجتماعية وثقافية:

- سوء فهم الناس للدين على الرغم من أن الدين يحض ويدعو للعلم والمعرفة. إلا أنه قد يصطدم ببعض التأويلات المتطرفة التي أضرت بالتنمية.

- حاجز اللغة خصوصا لدى عدة مجتمعات التي تستخدم اللغة العربية وتنطق بها، حيث تواجه هذه اللغة تحديات عدة حيث أن الحاجة إلى المعرفة التامة تتطلب اللغات الأجنبية كنافذة يمكن أن يطل من خلالها المجتمع على الثقافات العالمية جنبا إلى جنب مع اللغة العربية.

- نظام الدراسات العليا الجامعية الذي يعاني من اختلالات تؤثر سلبا على مخرجاته بما فيها تشكيل مجتمع المعرفة.

- قصور الرؤية المستقبلية للباحثين وانشغالهم بالأمور المعاشية.

- غياب الإمكانيات والأجهزة المساعدة في البحث.

- عدم مسايرة البحوث الجامعية للتطورات النشطة في جميع مجالات الحياة العلمية والعملية والإبداع. (صلاح الدين محمد توفيق، نادية حسن السيد علي: 2012، 143).

إن إقامة مجتمع المعرفة يستدعي بالضرورة العمل على حصر جميع هذه المعوقات ومحاولة معرفة أسبابها الحقيقية لأجل تلاقيها مستقبلا ولأجل وضع أرضية صلبة وقوية تنطلق منها المجتمعات في سبيل إقامة مجتمعات المعرفة التي أصبحت ملزمة في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي الحاصل في العالم.

سادسا: الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة:

حينما نصل إلى إقامة الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة نجد أنفسنا أمام وجهتي نظر أولها تلك التي لا ترى أي فرق بينهما وتتعامل معهما على أنهما الشيء نفسه، والثانية ترى بأن هناك فرق واضح بينهما وأنهما شيان مختلفان.

ترى وجهة النظر الأولى أنه لا يوجد فرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة وهي تتعامل معهما على أساس أنهما الشيء ذاته وذلك للاعتبارات التالية:

- كلا المجتمعين يندرجان في خانة التحسينات الجديدة التي وصلت لها المجتمعات بفضل الأبحاث العديدة التي أجرتها للوصول إلى ما هو أفضل.

- الاعتماد المتبادل للمجتمعين على تكنولوجيا المعلومات وما قدمته من مزايا مكنت من الانتشار الواسع للمعلومات والمعرفة واشتغال المجتمعات بهما.

- مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة كلاهما يعتبران مجتمع ومنصف يقوم على الإنسان، حيث يتاح فيهما الحرية الفردية في الوصول للمعلومات والمعرفة. (محمد عواد احمد الزيادات: 2008، 177)

- يشيع في بعض الأدبيات المتخصصة في الموضوع استخدام مجموعة من المرادفات لمجتمع المعلومات منها: مجتمع المعلوماتية والمجتمع المعلوماتي وأيضا المجتمع المبرمج والموجة الثالثة والحضارة الالكترونية وأيضا مجتمع المعرفة ومجتمع الاتصال، وهي دلالة واضحة على عدم وجود أي فرق بينهما. (ربحي مصطفى عليان: 2010، 369)

أما وجهة النظر الثانية فترى بوجود فرق بين المجتمعين ويرى بشمول مصطلح المعرفة لمفهوم مصطلح المعلومات وبالتالي يمكن تلمس الفروق بينهما في التالي:

- المعرفة تنتج من خلال التطبيق الفعلي للمعلومات والخبرات.
- يعتبر مجتمع المعلومات مقارنة بمجتمع المعرفة مصطلحا غامضا، حيث إن المعلومات لا تنشأ لذاتها بل لدلالاتها ومعناها.
- المعلومات قابلة للرقمنة والتشفير أما المعرفة فليست لها نفس القابلية.
- يكمن الفرق الجوهرى بين المعلومات والمعرفة في أن الأولى يمكن اعتبارها مادة خام للعمليات الذهنية، أما الثانية فهي المنتج النهائي لهذه العملية. (منال السيد احمد علي: 2015، 21)

إن هذه الفروق لا تمنع التكامل بينهما بل هناك كن المفكرين من وظف تسمية المجتمع ما بعد الصناعي كدلالة لأنهما متكاملان.